النظريات الرئيسية التي تفسر هيكل التجارة العالمية والتبادل الدولي

المحاضرة الأولى: اسهامات الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

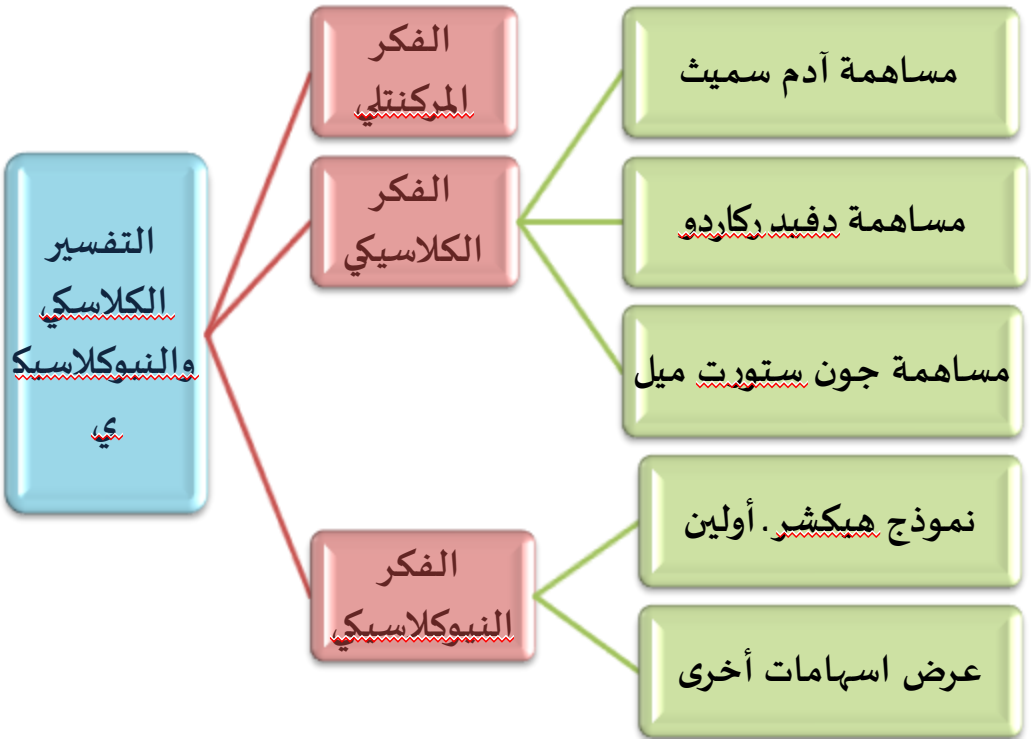

1- المنافسة في الفكر التجاري (المركنتيلي):

يعود ظهور المذهب التجاري إلى القرن التاسع عشر تزامنا مع ظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال، المذهب التجاري يطلق على مجموعة الأفكار التي لم ترق إلى درجة النظرية وإنما تمثل مجموعة من التوجهات والسياسات التي تهدف إلى التحكم في النشاط الاقتصادي من أجل حماية رصيد الدولة من المعدن النفيس(الذهب والفضة) وتنميته، ومن ثم اهتم التجاريون (يعتبر كل من: "توماس مان Mun Thomas" و"جون بيدون John Bedwin "ودفيد هيوم David Hume " من أهم رواد المدرسة التجارية) بتقييد الواردات وحماية الصناعات وتشجيع الصادرات من أجل المحافظة على ميزان تجاري إيجابي يكفل زيادة الحصول على المزيد من المعدن النفيس، وعليه أصبح الحكم على مدى سلامة السياسة الاقتصادية يعتمد على ما تدره هذه السياسة من معدن نفيس للدولة على اعتبار أن مفهوم الثروة في الفكر التجاري ينحصر فيما تمتلكه الدولة من معدن نفيس وأن **التبادل التجاري** وسيلة طبيعية لتحقيق ذلك مع عدم مراعاة إمكانية تحقيق منافع لجميع أطراف عملية التبادل وبتحول الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية وظهور أفكار كل من "دفيد هيوم" في التوازن التلقائي و"آدم سميث" حول ثروة الأمم خرجت لحيز الوجود أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي وهي المدرسة الكلاسيكية.

2-المنافسة في الفكر الكلاسيكي:

2-1- مساهمة آدم سميث:

يعتبر آدم سميث أول من قدم نموذجا معتمدا على فرضية الحرية الاقتصادية وقيام المنافسة الكاملة انطلاقا من قانون النفقات المطلقة في التجارة بين مختلف الدول وانتقاده للمذهب التجاري فيما يخص طبيعة الثروة وتدخل الدول في تقييد الواردات وحماية الصناعات المحلية وتدعيم الصادرات لإبقاء **الميزان التجاري في حالة فائض**، وفيما يخص الثروة فهو يرى أن ثروة الأمة لا تتمثل فيما يمكن الحصول عليه من ذهب وفضة وإنما تتعداه إلى جميع السلع الإنتاجية والاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية.

ولقد قدم "آدم سميث" شرحا للمزايا الناجمة عن التجارة الخارجية وقام بإبراز أهميتها بالنسبة للدولة وللمجتمع ككل من خلال نموذج مبسط للعلاقات الاقتصادية الدولية يرتكز على أن عملية قيام التجارة الخارجية هي وسيلة لتصريف فائض الإنتاج وخلق منفعة متبادلة انطلاقا من قانون النفقات المطلقة الذي يرتكز على:

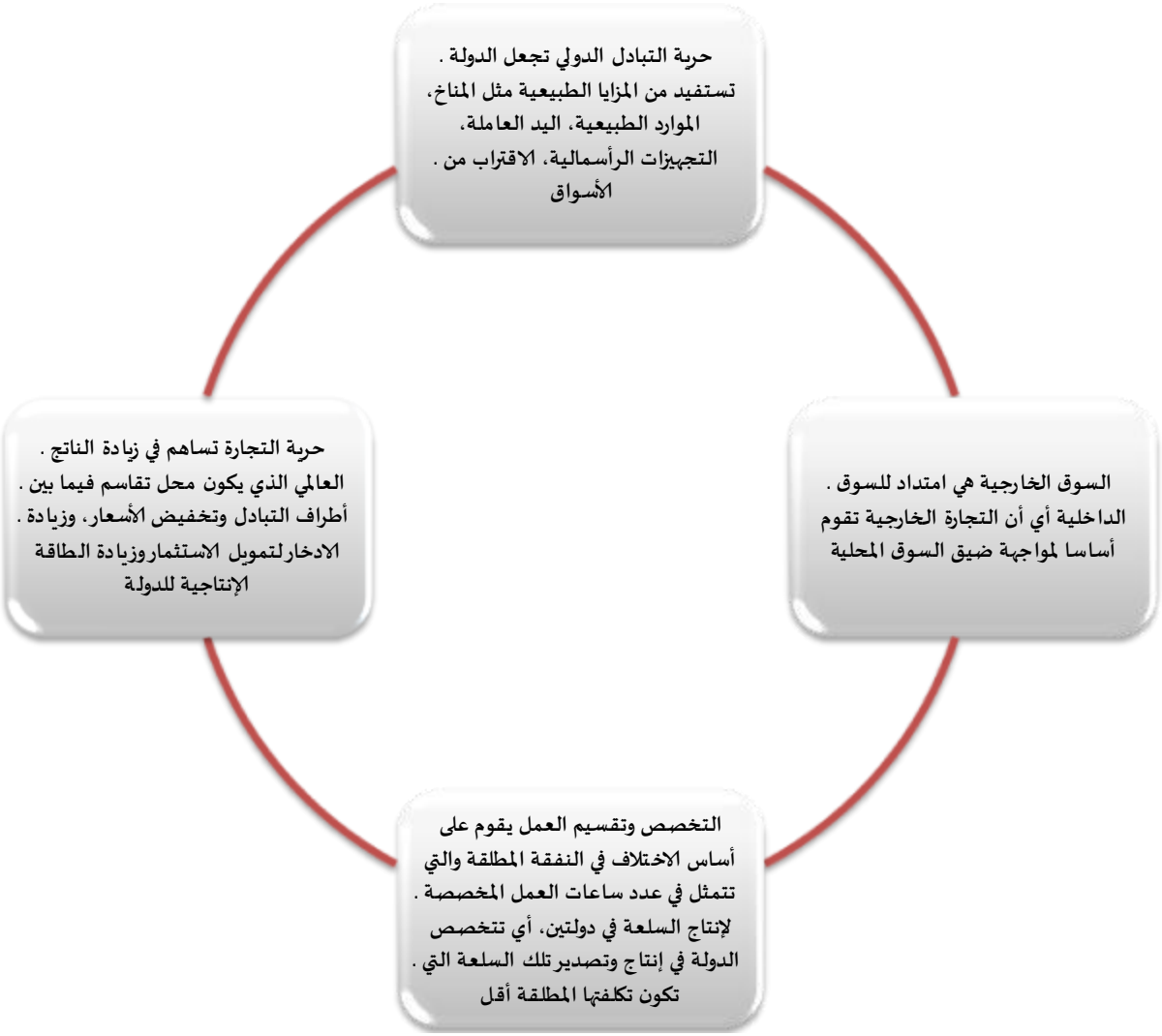

2-2- مساهمة دفيد ريكاردو:

أورد" ريكاردو" نظريته في التجارة الدولية في عام 1817 من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث يرى أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية بل ويلزم اختلاف النفقات النسبية لقيامها (النفقة النسبية هي النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل الدولة الواحدة) وأنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في السلعة التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده أو التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها على أن تحصل على أن تحل على ما يلزمها من السلعة الأخرى التي لا تتفوق في إنتاجها نسبيا عن طريق التجارة الخارجية، ويرى ريكاردو أنه في ظل قيام التجارة الحرة بين الدول فإن عنصري العمل ورأس المال سيحققان المنفعة القصوى من خلال تقديمه مفهوما جديدا لقيام التجارة الخارجية يعتمد على المزايا النسبية المقارنة.

2-3- مساهمة جون ستيورت ميل:

يعتبر" ستيورت ميل" من مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي، وقد ورث نهج "آدم سميث" مع إضافة بعض التعديلات وفقا للتغيرات والتحولات المعاصرة، وقدم "ميل" نظرية القيم الدولية التي تعتبر توسعا لنظرية النفقات النسبية من خلال إضافته لعامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "ريكاردو" في نظريته على أن التخصص وتقسيم العمل يعود بالفائدة على الدولتين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لسعر إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى، ولم يحدد العوامل التي تؤثر في اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، ويرى "جون ستيورت ميل" أن النسبة التوازنية تتحدد عند الكميات التي تمكن الدولة المستوردة الحصول عليها مقابل الكميات التي ترغب في التنازل عنها، وهكذا فإن شروط التبادل التجاري تعتمد على الطلب المتبادل، وبالتالي فإن التجارة الخارجية تتيح أسعارا جديدة للسلع وذلك وفقا لما تتمتع به كل دولة من ميزة نسبية في السلعة التي تقوم بتصديرها، إضافة إلى أن وجود المنافسة الحرة يتحقق على المدى الطويل وأن القوانين التي تعمل على تحديد المنافسة أغلبها تعتبر قوانين طبيعية لا يمكن تغييرها على المدى القصير لذا فقيام المنافسة يرتبط بالإنتاجية وتوزيعها وأن الأسعار تتحدد بواسطة قانون العرض والطلب.

كما يرى "ميل" أن معدل التبادل الدولي يتجه في صالح الدولة التي يكون طلبها على صادرات الدولة الأخرى قليل المرونة (لا يتأثر بالأسعار) ويكون في غير صالح الدولة التي يكون طلبها على صادرات الدولة الأخرى مرن (يتأثر بالأسعار).

نقد إسهامات الفكر الكلاسيكي*:

بصفة عامة لم تولي النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية أهمية كبرى لمفهوم المنافسة والتنافسية، حيث تفترض أن جميع الدول تمتلك نفس التكنولوجيا ولها نفس ظروف الإنتاج في إطار منافسة كاملة أي أن التخصص في تصدير السلع مبني على أساس هبة الموارد التي تحدد الميزة النسبية للدول. وعلى هذا الأساس فهناك دائما فائدة لكل دولة

* – يعتبر "جان شارل سيسموندي J.C.Sismondi 1773-1832" و"أوجستن كورنت" و"ناسو سنيور N.Senior" من أبرز النقاد للفكر الكلاسيكي.

من التجارة الخارجية وأن التنافسية لا تلعب دورا في تحديد توزيع منافع التجارة بين هذه الدول. ومن أهم الانتقادات التي تعرضت لها النظريات الكلاسيكية ما يلي:

1- إن الفكر الكلاسيكي اهتم إلا بتحليل التخصص وتقسيم العمل من جانب العرض ولم يعطي اهتماما لجانب الطلب، إضافة إلى عدم تفسير محددات الربح بالنسبة لكل دولة وأسباب حدوث الاختلافات في مستويات الإنتاجية بين الدول.

2- أن هناك العديد من العوامل غير عامل الإنتاجية تفسر التخصص بصورة عامة والآداء التصديري مثل تكاليف النقل، وقيود سعر الصرف، وقيود التجارة، والعوامل السياسية والجغرافية وغيرها.

3- إضافة إلى البساطة التي ميزت التقديم للفروض فإن النظريات الكلاسيكية لم تأخذ بعين الاعتبار انخفاض تكاليف الإنتاج الناتج عن وفرات الحجم.

4- رغم تدارك "جون ستيورت ميل" لدور الطلب المتبادل في تحديد معدل التبادل فإنه لم يقدم مقاربة واقعية عن افتراضه لتكافؤ أطراف التبادل ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فإن للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل لأنه بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها، إضافة إلى عدم واقعية أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة في حالة الإشباع الناتج عن ضيق السوق الداخلية.

5- تعبر النظريات الكلاسيكية عن حالة ساكنة لشرح كفاءة اقتصاد دولة في إنتاج وتصدير السلع في وقت محدد ولم تأخذ التغيرات الناتجة عن مرور الزمن أي الاعتماد على التحليل الستاتيكي وإهمال التحليل الديناميكي.

6- رغم الدعوة الصريحة للمدرسة الكلاسيكية والإيمان المطلق بأن الأسعار يتم تحديدها وفقا لقانون السوق (العرض والطلب) إلا أنها تعتبر أن قيمة السلعة يتم تحديدها بقيمة العمل المبذول لإنتاجها وهو ما يتناقض مع مفهوم السعر السوقي الذي يحدد بواسطة قوى العرض والطلب والذي تتبناه المدرسة.

7- هناك نقطة استفهام حول قدرة المنافسة الكاملة والتوازن التلقائي (أهم دعائم التأصيل النظري للمدرسة) بين جانبي العرض والطلب على توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد أهداف النظام الاقتصادي، وتحديد حجم الإنتاج الأمثل لتعظيم الأرباح.